السياسة النفطية السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٩٥٣-١٩٦٤)

أ.م.د. فراقد داود سلمان الشلال

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي

Faraqd.Alshalal@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية النفط السعودي للدول الغربية الكبرى في سد احتياجاتها المستمرة في صناعاتها الكبرى، خاصة بعد نجاح الشركات الامريكية اكتشاف النفط في البحرين عام١٩٣٢،وتوجهها نحو المملكة العربية السعودية كما تطرقنا الى سياسة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٩٥٣-١٩٦٤) النفطية والتي كانت عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية والمالية، والتي اتسمت بالتروي والحكمة والتدرج في سعودة الثروة النفطية من الشركات الامريكية العاملة في اراضيها وخاصة ارامكو، وبالتالي ادت هذه السياسة الى تطور مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية السعودية.

الكلمات المفتاحية(النفط السعودي ،الملك سعود بن عبد العزيز، ارامكو، الامتيازات النفطية)

Saudi oil policy during the era of King Saud bin Abdulaziz Al Saud (1953-1964)

Dr. Daoud Salman Al-Shalal has passed away

University of Basra / Center for Basra and Arabian Gulf Studies

Abstract:

This study attempts to shed light on the importance of Saudi oil to major Western countries in meeting their ongoing needs in their major industries, especially after the success of American companies in discovering oil in Bahrain in 1932. Its direction is towards the Kingdom of Saudi Arabia We also touched on the oil policy of King Saud bin Abdulaziz Al Saud (1953-1964), which was It is a set of economic and financial procedures and measures, which were characterized by prudence, wisdom, and gradual

Saudization of oil wealth from American companies operating in their territories, especially Aramco, and thus these politicians led to the development of various Saudi social, cultural, and educational fields.

Keywords (Saudi oil, King Saud bin Abdulaziz, Aramco, oil concessions)

المقدمة:

يتميز نفط الشرق الاوسط بصورة عامة والنفط الخليجي بصورة خاصة بقلة تكاليف استخراجه وسهولة نقله وجودته وقلة تلوثه، ولهذا فان النفط عُد من العوامل المهمة والرئيسة التي دفعت الدول الغربية الكبرى لتوجه انظارها الى منطقة الشرق الاوسط، وبدأ سباقاً محموماً بينها لاحتكاره وبالتالي السيطرة عليه. عن طريق الامتيازات النفطية الممنوحة لها من قبل الدول المنتجة للنفط وكانت المملكة العربية السعودية من بين تلك الدول الا ان الشركات الاحتكارية احكمت قبضتها على النفط السعودي ولسنوات عديدة الا انه في عهد الملك سعود بن عبد العزيز بدأ باتخاذ مجموعة الاجراءات والتدابير الاقتصادية والمالية كان الهدف منها تحرير الثروة النفطية السعودية من السيطرة والتحكم لتحقيق مصلحة بلاده بالدرجة الاولى، اما فيما يخص سياسته الخارجية فقد تمكن عن وقف تصدير النفط الى دول العدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦،ايماناً منه بان مواجهة الكيان الصهيوني لتحرير الارض العربية من انبل القضايا التي تعزز مبادى السيادة والتحرر والاستقلال، لذلك توافقت توجهات الملك مع الرؤساء والملوك العرب في دعم القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية ودعم ومساندة الشعب المصري في مواجهة العدوان الثلاثي.

يهدف البحث الى بيان مدى نجاح السياسة النفطية السعودية في عهد الملك سعود بن عبدالعزيز في اعادة ثروة البلاد لأبناء شعبها من خلال تحجيم دور الشركات النفطية العالمية في استنزاف ثروة البلاد. وتسخير الثروة النفطية السعودية لتنمية المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية. وتتجلى اهمية البحث في اتباع المملكة العربية السعودية لسياسة نفطية ممكن وصفها بالمرنة والمتوازنة، فضلا عن

التدرج لإعادة امتلاكها لثرواتها الوطنية بدءا من مناصفة الارباح انتهاء بالمشاركة والتملك. واعداد جيل كامل من الكوادر السعودية الوطنية المدربة على كافة العمليات النفطية بدءا من التنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره ومن ثم تسويقه.

اقسام البحث اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى مقدمة ومبحثين ففي المبحث الاول تناولنا((النفط السعودي من الاستكشاف حتى عام ١٩٥٣)) وفي المبحث الثاني تطرقنا الى((سياسة الملك سعود بن عبد العزيز النفطية ١٩٥٣-١٩٦٤)).ثم الخاتمة وقائمتي الهوامش والمصادر.

المبحث الاول: النفط السعودي من الاستكشاف حتى عام ١٩٥٣

تُعد المملكة العربية السعودية من اهم الدول في انتاج النفط وتصديره وتصنيعه في العالم اجمع لامتلاكها ثالث اكبر احتياطي من النفط في العالم، ومن ذلك يتبين مدى اعتماد الدول الغربية الكبرى على النفط العربي في سد احتياجاتها اللازمة لتسيير قطاعات النقل والصناعات الاخرى. ويعد امتياز الذي حصل عليه يوسف عاصم احد الرعايا العثمانيين في جزر فرسان[١] اول امتياز موثق للتنقيب عن النفط في جزيرة العرب خلال العصر الحديث ولكنه لم يتمكن من استغلال الامتياز فقام ببيعه عام ١٩١٠ الى الشركة البريطانية النفطية الا ان الدولة العثمانية رفضت بيع الامتياز لها.[٢] وانشغلت الدولة العثمانية وكذلك الدول الاوربية بالحرب العالمية الاولى(١٩١٤-١٩١٨) الا ان بريطانيا تمكنت من الحصول على وعود بالتنقيب عن النفط من شيخ الكويت عام ١٩١٤ ومن حاكم قطر عام ١٩١٦ وكانت المملكة العربية السعودية مستثناة من هذه الوعود [٣]ويرجع اول اتصال بين المملكة العربية السعودية والشركات النفطية الاجنبية عندما طلب الملك عبدالعزيز[٤] من الدكتور اليكس مان (Alex Mann) في عام ١٩٢٢مفاتحة الشركات النفطية البريطانية الراغبة في اجراء عمليات المسح الجيولوجي في المنطقة الشرقية من المملكة لغرض بحث امكانية التنقيب عن النفط واستخراجه، خاصة عقب انتشار العديد من الشائعات عن ظهور بقع نفطية على سطح بعض اراضي واحة

القطيف، وبعد عدة لقاءات بين هولمز والملك عبدالعزيز تم التوقيع على اتفاق حق التنقيب للشركة الشرقية عن النفط في مايس ١٩٢٣وعلى مساحة (٣٦٠٠٠ ميل مربع) ولمدة (٧٥ عاما) وكان من بين اهم بنود الاتفاق عدم تدخل الشركة في شؤون المملكة السياسية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، وكان من حق المملكة تعيين عضو في مجلس ادارة الشركة الذي يتألف من ست اعضاء ،وان تلتزم الشركة بدفع ايجار سنوي عن منطقة الامتياز الممنوحة وقدره(٢٠٠٠جنيه استرليني) سنوياً. ولكن بسبب كثرة مصروفات الشركة على عمليات التنقيب والحفر وتوفير الايدي العاملة المدربة والمعدات والآلات، عجزت عن دفع الايجار السنوي للحكومة السعودية خلال عامي(١٩٢٥-١٩٢٦)، مما دفع الملك عبدالعزيز الى انهاء عقد الامتياز عام ١٩٢٨.[٥] واثر ذلك فقدت الشركات النفطية البريطانية مصداقيتها لدى الحكومة السعودية وخاصة تلك العاملة في العراق وايران الا ان الامر كان مختلفاً مع الشركات الامريكية وخاصة بعد اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢ مما شجع شركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا والتي كانت تُعرف باسم سوكال لمفاتحة الملك عبدالعزيز عن رغبتها في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في المنطقة الشرقية لأنها كانت تتشابه في تكوينها الجيولوجي مع البحرين.[٦]

وبعد مفاوضات امتدت الى اكثر من ثلاثة اشهر بين الحكومة السعودية وشركة سوكال تم منح الشركة امتيازا لمدة ستين عاماً وعلى ما يبدو ان الملك عبدالعزيز وجد بمنح شركة امريكية امتيازاً في الاراضي السعودية يفتح سبلاً جديدة لعلاقات اقتصادية متينة بين السعودية والولايات المتحدة الامريكية. وهذا بدوره سيؤدي من الناحية السياسية الى تحقيق توازن استراتيجي امام النفوذ البريطاني المتصاعد في الشرق الاوسط، ولقد وقع الامتياز عن الجانب السعودي عبدالله السليمان الحمدان[٧] وزير المالية ومن الجانب الامريكي لويد هاملتون L.Hamilton في ٢٩ مايو١٩٣٣، وبدأت الشركة الامريكية اعمال التنقيب في ٣ نيسان ١٩٣٥ الا انها لم تعثر على النفط الا في ١٩/تشرين

الاول١٩٣٨. ولقد عد امتياز نفط الاحساء اغنى امتياز نفطي في العالم. وعد هذا الحدث الكبير نقطة تحول في تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث واعقبها قيام صناعة نفطية متطورة وعملت الشركة على اتخاذ كافة الاجراءات لتسهيل عملية نقل النفط الى موانئ الخليج العربي وتسويقه وذلك بعد انشاء انبوب لنقله من ابار الاحساء الى مصفاة البحرين لغرض تكريره.[٨] وفي الاول من مايو١٩٣٩ وجدت اول شحنة من النفط السعودي الخام طريقها للتصدير على ظهر الناقلة دي جي سكوفيلد(. G Scofield D.)من ميناء رأس تنورة الى الاسواق العالمية.[٩]

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) فبالرغم من اتخاذ المملكة العربية السعودية موقفا محايدا في هذه الحرب الا انها تأثرت بها حيث توقفت عمليات الكشف والتنقيب خاصة عقب الغارات الجوية الايطالية والقصف المستمر من قبل القوات الايطالية لقاعدة الظهران ١٩ اكتوبر١٩٤٠ وكاد العمل في المجال النفطي يتوقف نهائيا في عام ١٩٤٢وعاودت الشركات النفطية عملها في عام ١٩٤٤.[١٠]

ففي ٣١/كانون الثاني ١٩٤٤ استبدل اسم الشركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا العربية للزيت كاسوك باسم جديد وهو شركة الزيت العربية –الامريكية(the Arabian oil company) واختصارا لها ارامكو. وواجهت شركة ارامكو صعوبات مالية كبيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، بسبب ضخامة المشاريع التي قامت بها لذلك طلبت مساعدات مالية من شركتي ستاندرد اويل اوف نيوجرسي(standred oil of newgersey) وسوكوني فاكوم(sacony vacuum) واضطرت في ٨ كانون الاول ١٩٤٨ الى بيع حصصها الى هاتين الشركتين لتصبح ملكية اسهمها موزعة على الشركات الاربع وكانت نسب الشركات كالتالي شركة ستاندرد وكاليفورينا نسبة٣٠%، وشركة تكساس نسبة٣٠%، في حين كانت نسبة شركة نيوجرسي ٣٠%، وكانت نسبة شركة سكوني فاكوم ١٠%.[١١]ولم يكن شحن النفط السعودي من مصافي رأس التنورة كافياً وذلك بسبب قلة الطاقة

الاستيعابية من البواخر لهذا الميناء، وكذلك بعد المسافة بين الدول المستهلكة له في اوربا والولايات المتحدة الامريكية، لذلك ارتأت شركة ارامكو ان تأخذ باقتراح كارتر مدير مكتب بترول الجيش والبحرية الامريكي، والذي يقضي بمد انابيب حقول الانتاج الى البحر المتوسط، وتم انشاء شركة خاصة تابعة لارامكو في تموز سنة ١٩٤٥ لغرض انشاء هذا المشروع وهي شركة التابلاين(trans arabia p.peline) اي شركة خطوط الانابيب عبر البلاد العربية، وتمكنت التابلاين من الحصول على قرض بقيمة(١٢٥) مليون دولار بدعم عدد من البنوك الامريكية لتنفيذ هذا المشروع.[١٢]

وارتفع انتاج المملكة بعد ان تم اكتشاف النفط في المنطقة المغمورة[١٣] اذ اصبحت المملكة من الدول المتصدرة بإمداد الاسواق العالمية بالنفط لذا تم توقيع اتفاقية المنطقة المغمورة بين السعودية وشركة ارامكو في ١٠ اكتوبر١٩٤٨وكان من بين اهم شروط هذه الاتفاقية ان يكون الريع[١٤] المدفوع للمملكة العربية السعودية اكثر من الريع المدفوع مقابل الانتاج في المنطقة اليابسة بمقدار (٥ سنتات) عن كل برميل لمدة اربع سنوات ، واشترطت المملكة على الشركة مباشرة الحفر والاستكشاف في هذه المنطقة بكل جد ونشاط مع استخدام افضل الطرق التقنية المعمول بها في الدول النفطية الاخرى، وبذلك تمكنت المملكة بعد ان ادركت وجود النفط بكميات هائلة على اراضيها من التفاوض وفق الحصول على اقصى استفادة ممكنة من الشركات العاملة على اراضيها.[١٥]

واثر ازدياد كميات النفط المكتشف في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت ازداد اهتمام الشركات النفطية ومنها شركة الباسفيك الامريكية والتي وقعت امتيازاً مع المملكة في ٢٠ شباط ١٩٤٩ وحصلت بموجبه المملكة على مبلغ (٩,٥) مليون دولار كما ابدت الشركة موافقتها على ان تدفع للحكومة السعودية ريعاً مقدارهُ(٥٥) سنتاً أمريكياً عن كل برميل من النفط الخام ،أما عن الارباح فقد حددت نسبة المملكة (٢٥%)، اما عن النفط المكرر في المنطقة المحايدة فقدرت

نسبته(٢٠%).[١٦]ونجحت هذه الشركة في اكتشاف النفط لأول مرة في حقل وفرة عام ١٩٥٣ وبدأ الانتاج فيه عام ١٩٥٤.[١٧]

ولقد شجع تطبيق فنزويلا لمبدأ مناصفة الارباح مع الشركات العاملة في انتاج النفط في بلادها عام ١٩٤٨،جعل منها قدوة لتطبيق المملكة هذا المبدأ مع شركة ارامكو النفطية، ولقد ادى زيادة الانتاج النفطي في المملكة والذي وصل في عام ١٩٤٩ الى (٢٣مليون طن) لذلك طلبت الحكومة السعودية من ارامكو ان تدفع لخزينة الدولة ضريبة شبيهة بتلك التي تدفعها للحكومة الامريكية، رفضت ارامكو طلب الحكومة السعودية بحجة انه لا يوجد في المملكة قانون يلزم الشركات او الافراد بدفع ضريبة للدخل، ومن غير المعقول ان تكون هي الشركة الوحيدة التي تدفع للدولة ضرائب، لذلك بادر الملك عبد العزيز بإصدار مرسوم ملكي المرقم (٣٣٢١/٢٨/٢/١٧) في٢/تشرين الثاني١٩٥٠،ثم تبعه المرسوم الملكي المرقم (٧٦٣٤/٢٨/٢/١٧) في ٢٦/كانون الاول ١٩٥٠، باستحداث ضريبة الدخل الاضافية على الشركات العاملة بإنتاج النفط او المواد الهيدروكاربونية الاخرى بحيث تصل هذه الضريبة الى ٥٠% من صافي دخل العمل.[١٨] وبررت الشركة ان سبب رفضها جاء بناءً على المادة الحادية والعشرين من اتفاقية الامتياز الاصلية لعام ١٩٣٣، والتي نصت على ((مقابل الالتزامات التي اخذتها الشركات على نفسها ولقاء الدفعات المطلوبة منها تعفى من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن جميع الرسوم والاجور)). وعقب المفاوضات السعودية مع ارامكو توصل الطرفان الى عقد اتفاقية مناصفة الارباح التي عقدت في ٣٠ كانون الاول١٩٥٠ وجاء في مادتها الاولى انه بالرغم مما نصت عليه المادة الحادية والعشرين من اتفاقية الامتياز فان ارامكو تخضع لضريبتي الدخل المنصوص عليهما في المرسومين الملكيين ذي الرقمين(٣٣٢١و٧٦٣٤) وجاء في اتفاقية مناصفة الارباح انه بعد خضوع ارامكو لضريبتي الدخل الانف الذكر بشرط الا يتعدى مجموع الضرائب والريوع

والايجارات واستحقاقات الحكومة في اي سنة عن ٥٠%من اجمالي دخل الشركة مخصوماً منه مصاريف التشغيل بما فيها الخسائر والاستهلاكات.[١٩]

وعلى ما يبدو ان هذا الاتفاق كان محاولة من شركات النفط الاحتكارية الامريكية منافسة شركات النفط الاحتكارية البريطانية في الحفاظ على الاتفاقيات المبرمة مع الدول الخليجية. وبعد ذلك عُد اتفاق ١٩٥٠ بين السعودية وارامكو النموذج الذي اتبعته البلدان الخليجية المنتجة للنفط الاخرى مثل الكويت التي طبقته في ٣ كانون الاول ١٩٥١، وطبقه العراق في ٣ شباط ١٩٥٢، وكذلك البحرين سارت عليه في الاول من كانون الاول ١٩٥٢.ولقد استفادت الشركات النفطية الاحتكارية العاملة في الدول الخليجية من هذا الاتفاق لأنها حجمت من المطالبات الجماهيرية والشعبية لتأميم النفط فيها.[٢٠]

المبحث الثاني: سياسة الملك سعود بن عبد العزيز النفطية ١٩٥٣-١٩٦٤

كان الملك سعود بن عبد العزيز[٢١] مطلعاً على شؤون النفط منذ أن كان ولياً للعهد وذلك لقيامه بعدد من الزيارات لشركة ارامكو مع والده الملك عبدالعزيز بن سعود لافتتاح عدد من المشاريع النفطية وكذلك كانت له مشاركات في المفاوضات التي خاضتها الدولة مع شركة أرامكو عام ١٩٤٨، فضلاً عن مشاركاته في مفاوضات ضريبة الدخل عام١٩٥٠، وعندما تولى الحكم خلال المدة (١٩٥٣-١٩٦٤) شهدت هذه المدة تحولات عديدة في المجال النفطي ومنها استرداد الحقوق الوطنية في العوائد المالية والإدارية والفنية.[٢٢] واستمرت عملية محاولة كسر الاحتكارات النفطية من قبل الدول الغربية الكبرى وتمثل ذلك باتفاق وقع بين المملكة العربية السعودية وصاحب الاسطول اليوناني ارستول اوناسيس(Aristotle Onassis) والذي نص على تأسيس شركة نقل باسم الشركة العربية السعودية للناقلات البحرية المحدودة والتي تتولى نقل النفط السعودي الخام الى الاسواق العالمية على شرط رفع العلم السعودي عليها وان لا يكون لها اي تعامل مباشر او غير مباشر مع الكيان الصهيوني وان تضع الشركة تحت تصرف المملكة ثلاثين ناقلة للنفط تصل سعتها الاجمالية الى نصف مليون طن.

وان يطلق على سفن الشركة اسماء عربية وفي نيسان ١٩٥٤ تم توقيع الاتفاقية بين الجانبين وتم تدشين اكبر ناقلة نفط في العالم حملت اسم الملك سعود في ميناء هامبورغ الالماني.[٢٣]

الا ان شركة ارامكو رفضت اتفاقية اوناسيس لمخالفة شروطها الامتياز النفطي الممنوح لها وعرضت قضية اوناسيس على التحكيم وتولى جوجيز سوسر عميد كلية الحقوق في جامعة جنيف رئيسا للمحكمة واستمرت الدعوى سنتين الى ان الغت المحكمة اتفاقية اوناسيس في ايلول١٩٥٦.[٢٤]وكان لتنامي المد القومي في منطقة الشرق الاوسط خلال حقبة الخمسينيات من القرن الماضي اثر كبير في سياسات الدول الخارجية، وتأثرت المملكة شانها شان بقية الدول العربية المساندة لقضايا العرب التحررية من نير السيطرة الاستعمارية لذلك جاء حظر النفط السعودي عن دول العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. حيث شكل النفط العربي اخطر الاسلحة فعالية في كسب المعركة من كل ذلك يتضح استحالة التعويض عن النفط العربي ووجوب توافر الاجماع العربي حول استخدام النفط سلاح في المعركة.[٢٥] فأعلنت التعبئة العامة والاستعداد للقيام بالواجب والتعاون مع مصر ففتحت المطارات السعودية لهبوط الطائرات المصرية وبعث الملك سعود ببرقية الى الرئيس جمال عبد الناصر يضع فيها القوات السعودية رهن المساعدة في رد العدوان ، كما منع تزويد الطائرات والناقلات الفرنسية والبريطانية بالوقود، فضلا عن قطع خط النفط الواصل للبحرين باعتبار ان البحرين كانت تحت الحكم البريطاني، هذا القرار السعودي ابلغه عبدالله الطريقي[٢٦] الى شركة الزيت العربية الامريكية بموجب البرقية المرقمة (١٤٨٠-س-١١). هذه القرارات ادت الى انخفاض انتاج النفط الى(١٠٤٢٣٩٥ برميل) في اليوم خلال الاشهر العشرة من عام ١٩٥٦وخلال الشهرين الاخيرين من العام نفسه الى(٧٠٤٨٠٢ برميل) في اليوم.[٢٧]

سعى الملك سعود بن عبد العزيز الى تقوية الاواصر مع الادارة الامريكية لذلك سافر الى الولايات المتحدة الامريكية في ٢٨ جمادي الثاني/ ٣٠يناير ١٩٥٧، وعلى ما يبدو ان الرئيس ايزنهاور كان

يتأمل كثيرا من هذه الزيارة لذا جاء تصريحه " **يساورنا في ان خيرا كثيرا سوف ينتج عن هذه الزيارة**" وبالرغم من ان صحة ايزنهاور كانت متدهورة ولذلك قررت وزارة الخارجية ان تشرح لرؤوساء الدول اسباب توجه الرئيس لمطار واشنطن وعندما وصلت التفسيرات للبلاط السعودي فسر الملك هذا الامر اهانة شخصية ومحاولة للتقليل من شانه ومن مركزه بوصفة زعيم العالم الاسلامي، وعندما نقل جون فوستر هذا الكلام للرئيس ايزنهاور كان رده ان الهدف الذي كنا نريد تحقيقه اهم بكثير من اي خطر تتعرض له صحتي، وقرر ان يتوجه بنفسه لاستقبال الملك سعود الذي كان قد هدد مسبقا بعدم اتمام الزيارة.[٢٨] استغرقت هذه الزيارة ١١ يوما التقى فيها مع ايزنهاور في واشنطن واجرى مباحثات معه في واشنطن.[٢٩]

هذه الحادثة تدل على امرين ان الزيارة من الاهمية بحيث كان ايزنهاور مستعداً لاحتمال خطر حقيقي يهدد صحته، والامر الثاني هو تهديد الملك سعود بعدم اتمام الزيارة بسبب تغير في اسلوب رئاسي لاعتبارات صحية. ومن خلال تفنيد زيارة الملك سعود يمكن القول ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى للحفاظ على علاقات سياسية متينة مع المملكة العربية السعودية لقطع دابر اي توجه بريطاني نحوها، هذا من جانب ومن جانب اخر كانت الولايات المتحدة الامريكية شديدة الحرص على الحفاظ على مصالحها في الخليج العربي لاستمرار تدفق النفط من جهة ولديمومة تزويد الاسلحة الامريكية للمملكة العربية السعودية.

وفيما يخص ابرز تطورات الصناعة النفطية نهاية عقد الخمسينيات فقد عملت المملكة على كسر الاحتكارات النفطية للشركات النفطية الكبرى والتي عرفت بالأخوات السبع هي التي كانت تملك امتيازات النفط في الشرق الاوسط من خلال امتلاكها للشركات الممنوحة لحقوق الامتياز والتي تشمل مراحل الاكتشاف والانتاج في المنطقة، وسيطرت هذه الشركات المالكة او الام على اسواق النفط العالمية والمتحكمة في عمليات نقل النفط وتكريره وتسويقه ووضع الاسعار له ومنه يتبين ان هذه

الشركات كانت متحكمة في نفط المنطقة بدءاً من مرحلة الاكتشاف وصولاً الى التسويق واستحوذت شركة الزيت العربية الامريكية ارامكو على كامل عمليات النفط من الاراضي السعودية فهي المنقبة وتنتجه وتنقله وتبيعه للشركات الام الاربع المكونة لها. وتبيعه بسعر للشركات الام في حين تقوم الاخيرة ببيع النفط في الاسواق العالمية بسعر السوق المرتفع طبقا لأسعار النفط الامريكي .[٣٠]

يتضح مما سبق ان هدف الحكومة السعودية هو امتلاك صناعة النفط وتوجيه عمليات انتاجه بما يحقق اقصى الفوائد لها الا ان هذا الهدف كانت تقف في وجهه الاحتكارات النفطية من جهة ، والظرف التاريخي الذي كان سائدا في الخمسينيات لم يكن مهيأ لقبول مثل هذا التطور، وعلى ما يبدو ان مسألة سيطرة دول العالم الثالث على ثرواتها الطبيعية كان آنذاك امرا بالغ الصعوبة وكثير التعقيد، ولقد كانت وذلك لان الدول الغربية الكبرى كانت توفر جميع السبل الكافية لحماية شركاتها الوطنية والتي نجحت في عملية امتلاك وقيادة صناعة متطورة مثل صناعة النفط لسنوات طويلة.

وعلى اية حال تمثل كسر الاحتكارات النفطية الذي سارت عليه المملكة العربية السعودية في منح الشركة التجارية اليابانية للنفط في١٠ كانون الاول عام ١٩٥٧ نصيب المملكة في نصفها المشاع في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة، وبناء على ذلك تم تأسيس شركة الزيت العربية المحدودة اليابان وسميت عقب منحها هذا الامتياز باسم (شركة الزيت العربية والاستخراج الجيد للنفط) وكان من مهام تلك الشركة استيراد النفط الخام واعادة تصدير منتجاته.[٣١] وعلى الرغم من ان رغبة تارو كانت قد ركزت في بادئ الامر على الاستثمار في احدى المناطق الواقعة بالقرب من الرياض الا ان استقر رايه في نهاية المطاف على المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت والبالغة مساحتها (٧٢٠٠ كيلو متر مربع)،[٣٢]الا ان هناك بعض الصعوبات قد واجهت عمل هذه الشركة اذ ان منطقة التنقيب عن النفط كانت محصورة بالحدود البحرية المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت لذلك استنجد ياما شيتا بكبريات الشركات اليابانية للمشاركة بالمشروع ومنها شركة الطاقة الكهربائية، وشركة صناعة

الصلب، وشركة التجارة والصناعة العامة. ولقد اشتملت الاتفاقية السعودية – اليابانية اعلاه على بنود عدة وافق الجانب الياباني على جميعها والتي كان من اهمها[٣٣]

اولا: ان تقوم اليابان بدفع ايجار سنوي خلال فترة التنقيب.

ثانيا: في حال الحصول على النفط بكميات تجارية تقوم اليابان بدفع اجور اضافية.

ثالثا: حصة السعودية من الارباح تتجاوز النصف. وتمكنت هذه الشركة من اكتشاف اول حقل لها في منطقة الخفجي في كانون الثاني ١٩٦٠.

وبدأت شركة الزيت العربية في انتاج النفط من المنطقة المحايدة في شباط ١٩٦١ وبلغت انتاجية الحقل في ذلك الوقت (٧٠٠ برميل) يومياً، وبذلك عدت هذه الشركة أول شركة يابانية تزود بلادها بالنفط الخام وقد ازداد انتاج الشركة بعد عام واحد حتى وصل الى(٢٠٠٠٠ برميل يومياً)، ثم بدأت الشركة بنقل النفط الخام الى اليابان وبلغت الكمية المصدرة من هذا الموقع الى اليابان عام ١٩٦٣ (٧٠٧ مليون طن).[٣٤]

وقد اتضحت اهمية الدور الاستثماري للشركة عن طريق الشخصيات الرفيعة المستوى التي حضرت حفل تدشين صادراتها النفطية وهم كل من الملك سعود بن عبدالعزيز والشيخ عبدالله السالم الصباح امير الكويت[٣٥]. ولغرض انجاح عمليات الانتاج في هذه المنطقة تمكن ياما شيتا(yama sheta) فيما بعد من توقيع اتفاقية حول امتيازات النفط مع الحكومة الكويتية في ايار١٩٥٨ وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها من الشركات الاوربية المنافسة الا انه بفضل الدعم المقدم من الشيخ فهد الاحمد الذي كان قد زار اليابان في نيسان ١٩٥٦ فقد ادى دورا كبيرا في النجاح الذي حققه ياما شيتا، مما انعكس ايجابا على تهدئة الخلافات الحدودية السعودية– الكويتية اذ وجد الجانبان ان من الانسب ان يجريا مباحثات فيما بينهما لتنظيم وضع الادارة المشتركة في المنطقة المحايدة.[٣٦]

ومما تجدر الاشارة اليه ان شروط الاتفاقية التي وقعت بين اليابان والكويت جاءت في مصلحتها اكثر من الاتفاقية المعقودة مع السعودية وذلك لتحديد الكويت تقسيم معدلات الارباح بنسب وصلت في بعض الاشهر مابين٤٣-٦٠% لمصلحة الكويت ، كما نصت الاتفاقية على تأسيس مركز ابحاث كأول مشروع لنقل التكنولوجيا من اليابان الى الخليج، وكان من نتائج تلك الاتفاقية مساهمة شركة النفط العربية بتأسيس معهد الكويت للأبحاث العلمية في عام١٩٦٧.[٣٧]

ومما تجدر الاشارة اليه ان زيادة انتاج النفط السعودي بكميات كبيرة شجع الملك سعود الى استكمال سياسته الرامية الى كسر الاحتكار الاجنبي، [٣٨] لذلك توجهت المملكة العربية السعودية بعد ذلك الى دعم صناعة النفط والمعادن فعملت على انشاء المؤسسة العامة للبترول والمعادن بترومين، وبذلك عدت اول مؤسسة نفطية سعودية وطنية تأسست بموجب المرسوم الملكي الذي اصدره الملك سعود بن عبد العزيز المرقم(٢٥) والصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢ واتخذت من الرياض مقرا لها، الهدف من تأسيس هذه المؤسسة اقامة وادارة مشاريع الحكومة في المجال النفطي وجميع العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستخراج والتسويق.[٣٩] كما قامت بإعداد الدراسات والابحاث الجيولوجية المفصلة عن احتياطي النفط السعودي واصدار اول مجموعة خرائط جيولوجية وجغرافية توثيقية شاملة لجميع انحاء المملكة وذلك خلال المدة ١٩٥٦-١٩٦٣.[٤٠]

اتفاقية مناصفة ارباح التابلاين وفقا لمبدأ مناصفة الارباح طالبت الحكومة شركة ارامكو بنصف ارباح التابلاين (شركة خطوط الانابيب عبر البلاد العربية) ورفضت الشركة ذلك الطلب بحجة ان النقل غير الانتاج وان التابلاين شركة مستقلة اخرى وليست من الشركات المساعدة لارامكو ولكن الحكومة دحضت هذه المزاعم عندما اكدت ان النفط المنقول عبر هذا الخط هو نفط ارامكو وان هذا النفط لا تتبدل ملكيته حتى يصل الى ميناء التصدير في صيدا كما ان عملية النقل هي جزء من عملية الانتاج

وان الشركات المكونة للتابلاين هي نفسها الشركات المكونة لارامكو وبالتالي فان هذه الشركات والنفط الذي يجري في خطها يخضع لاتفاقية مناصفة الارباح.[٤١]

استمرت مفاوضات الحكومة السعودية والتابلاين مدة طويلة انتهت بتوقيع اتفاقية في عام ١٩٦٣ وافقت فيها الشركة على دفع نصف الفرق ما بين سعر النفط في رأس تنورة وسعره في صيدا بعد خصم تكاليف الانتاج والنقل ورسوم المرور على الا يقل ذلك عن(٩،٧ سنت) لكل برميل وطبقت هذه الاتفاقية باثر رجعي اعتباراً من عام ١٩٥٣ وبذلك دفعت الشركة للحكومة السعودية مقابل ذلك مبلغ وقدره (٩٣ مليون دولار).[٤٢] كما سعت المملكة الى خوض مفاوضات مع ارامكو حول الغاء الخصومات والميزات التي منحتها شركة ارامكو الى الشركات المالكة لها سوكال واكسون وتكساكو وموبيل والتي تراوحت نسبتها تقريبا ١٠،٥% من اسعار النفط في الاسواق العالمية ولأنها وفق مبدا مناصفة الارباح كانت تؤثر على دخل الدولة ونجحت بإلغائها عام ١٩٥٣.[٤٣]

المشاركة في مجلس ادارة الشركة لم يكن للحكومة السعودية اي تمثيل في مجلس ادارة شركة ارامكو الذي كان مقتصرا على الشركات الاربع الانفة الذكر وبعد مفاوضات طويلة معها عُدلت الاتفاقية في عام ١٩٥٠ واصبح بإمكان الحكومة السعودية تعيين مديرين في مجلس الادارة ثم جاء تعديل اخر حدد حق الدولة في تعيين عضويين ممثليين لها في مجلس ادارة الشركة سنة ١٩٥٩ وهما عبد الله الطريقي وحافظ وهبة[٤٤] كما عمدت الحكومة السعودية الى السيطرة على نفقات التسويق في حين عمدت ارامكو الى زيادتها فجعلتها (٢٠ مليون دولار) سنوياً ثم قامت بحسمها كنفقات قبل حساب صافي الارباح وبهذه الطريقة تتحمل الدولة نصف هذه النفقات لذا طلبت الحكومة من الشركة تخفيض تلك النفقات وبالفعل تم تخفيضها من(٤،٢٨ سنت) للبرميل الى نصف سنت وبذلك اعيد لخزينة الدولة مبلغ وقدره ٨ ملايين دولار في سنة واحدة وهي سنة الانفاق ١٩٦٣.[٤٥] اما عن حدود رقابة الدولة فقد كانت الشركات الاجنبية ووفق عقود الامتياز صاحبة السلطة المطلقة في ادارة عملياتها

وتوجيه سياستها ولم يكن للحكومة السعودية اية سلطة حقيقية في الرقابة على المشروع او توجيهه فالحكومة السعودية لم يكن لديها رقابة حقيقية لضمان استخدام افضل الوسائل الفنية في الانتاج وانجحها اقتصاديا او من اجل المحافظة على الحقول وعدم الاضرار بها او عدم تبديد الثروة النفطية والغازية او مراقبة الكاميرات او عدم ارهاق الحقول انعدام هذا الدور الرقابي ادى الى هدر كميات ضخمة من الغاز.(٤٦)

تنفيق الريع وعدت المملكة الريع ضمن نفقات الشركات العاملة وخصمه من دخلها لتصل الى الربح الصافي اخذت المملكة زمام المبادرة وطبقت هذا المبدأ قبل بقية الدول التي حذت حذوها لاحقا فدعت المملكة الى تنفيق الريع من خلال اتفاقية امتياز المنطقة المحايدة لليابسة التي عقدتها مع شركة باسفيك ويسترن والتي تحولت فيما بعد الى شركة نفط جيني سنة ١٩٤٩ وايضا طبقته مع شركة الزيت العربية المحدودة اليابان عام ١٩٥٧.وذلك من خلال اتفاقية امتياز المنطقة المحايدة المغمورة.(٤٧) في عام ١٩٥٤ تم تعيين الطريقي مديرا عاما لشؤون الزيت والمعادن ومقرة في جدة وهذه الادارة سنحت الاشراف على جميع اعمال النفط وشؤونه بما فيها التعدين وهي مديرية عامة مرتبطة مباشرة بوزير المالية الشيخ سرور الصبان.(٤٨)

اقامت الحكومة السعودية وبالتعاون مع شركة ارامكو معرض صناعة النفط في الرياض يتألف من عدة اقسام منها ما يختص بالمراحل الاولية التي يمر فيها النفط السعودي ابتداءً من التنقيب الى ان يتحول الى منتجات صالحة للاستهلاك ومنها ما يختص بحياة الموظفين وتدريبهم على العمل ومنها ما يختص بالصناعات الوطنية التي انشأت في المنطقة الشرقية وقد زود المعرض بالرسوم البيانية التي توضح التطور الصناعي في المملكة وبقي المعرض ٤٠ يوما وزار المعرض العديد من طلاب المدارس.(٤٩)

في عام ١٩٥٩ وجهت المملكة العربية السعودية دعوة الى البنك الدولي للنشاء والتعمير بإيقاد بعثة علمية لدراسة الاوضاع الاقتصادية في المملكة وتقديم التوصيات الضرورية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبعد عدة اشهر خرجت اللجنة بتوصيات من بينها انشاء مجلس اعلى للاقتصاد والتخطيط من مهامه تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية وتنسيق الخطط الاقتصادية.[٥٠] لذلك أصدر الملك سعود مرسوما ملكياً حمل الرقم ٣٧ في ١٢/كانون الاول١٩٦٠ يقضي بتحويل المديرية العامة لشؤون البترول والمعادن الى وزارة البترول والثروة المعدنية وكان لها مديريتان احدهما في الدمام والثانية في جدة ،وتتولى هذه الوزارة رسم السياسة العامة للدولة في مجالات النفط والمعادن بما يكفل تنمية الثروات النفطية والمعدنية وحسن ادارتها والاشراف على الشركات الممنوحة لامتيازات، وتم تعيين عبدالله الطريقي وزيراً لهذه الوزارة.[٥١]

اوضح عبدالله الطريقي اثناء انعقاد مؤتمر النفط العربي الثاني في بيروت ١٢ تشرين الاول١٩٦٠ ان شركة ارامكو سرقة ما قيمته خمسة مليارات ونصف مليار دولار ارباح نقل للنفط وهمية. واثر كشف الطريقي تضليل ارامكو اهدته صحيفة عكاظ السعودية وسام الشعب لأنه تمكن من اثبات كفاءة السعوديين في الحفاظ على ثروات بلادهم الوطنية.[٥٢]

ولذلك اصدر الملك سعود في ٤ كانون الثاني ١٩٦١ امراً ملكياً نص على تشكيل المجلس الاعلى للتخطيط وذلك برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من ينيب عنه، وضم في عضويته كل من وزير المالية والاقتصاد الوطني الامير طلال بن عبد العزيز، ووزير المواصلات بدر بن عبد العزيز ووزير التجارة احمد بن حمود ووزير البترول والثروة المعدنية عبد الله الطريقي. وكانت ميزانية هذا المجلس تقدر بحوالي(٦٠ مليون ريال) خصصت جميعها لدراسة امكانات البلاد البترولية والمالية والزراعية والمعدنية كما شملت حفر ابار جديدة في الرياض والقصيم وربط اجزاء المملكة بشبكة من الطرق الحديثة.[٥٣] ثم عمل الملك سعود بن عبدالعزيز على استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة وابتعاث اكثر من ٦٠ طالبا

سعودياً للدراسة في الخارج للعمل في الوزارة بعد تخرجهم ولأجل ذلك قام بإنشاء كلية متخصصة وهي كلية البترول والمعادن في الظهران وتتبع اداريا لوزارة البترول والثروة المعدنية.(٥٤)

قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتأسيس اول مؤسسة نفطية وطنية وهي المؤسسة العامة للبترول والمعادن وذلك بموجب المرسوم الملكي الذي اصدره الملك سعود بن عبد العزيز المرقم(٢٥) والصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٢ونشر هذا المرسوم في جريدة ام القرى في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٢ واطلق على هذه المؤسسة تسمية بترومين وهو اختصار كلمتي نفط ومعادن وبعد عام الحقت بترومين بوزارة البترول والثروة المعدنية واتخذت من مدينة الرياض مقرا لها ولقد ترأس مجلس ادارة بترومين وزير البترول والثروة المعدنية، ولقد اسهمت هذه المؤسسة في مختلف اوجه نشاطات المملكة التجارية والصناعية الخاصة بقطاع النفط والغاز الطبيعي والبتروكيمياويات.(٥٥)

ولغرض اعداد كوادر سعودية شابة قادرة على الاحلال محل الموظفين الاجانب وقادرة على النهوض بالصناعة النفطية الوطنية اصدر الملك سعود مرسوم ملكي في كانون الاول ١٩٦٣ بإنشاء كلية البترول والمعادن ودمجها اداريا بوزارة النفط والثروة المعدنية وعين صالح بن عبد القادر امباح (١٩٦٤-١٩٧١) اول مديرا لها ،ثم جاء من بعده بكر بن عبد الله بكر(١٩٧١-١٩٩٦) .اسهمت ارامكو بمركزها وعبر تقنيتها المتطورة واستثماراتها اسهاماً مباشراً في التحولات التي شهدتها المملكة مثل مشاريع الري وتعبيد الطرق والسكك وتحسين الموانئ.(٥٦)

اما تأثير النفط على المملكة فقد انعكس على زيادة موارد الدولة والاهتمام بالتعليم بوجه عام والتعليم الفني بوجه خاص، كما كان لإنشاء انشات وزارة خاصة للبترول والمعادن اثر كبير في في انشاء الصناعات البتروكيماوية والعديد من المصافي النفطية الحديثة، ومن الناحية الاجتماعية فقد كان للنفط تأثير كبير على ارتفاع متوسط دخل الفئات الوسطى من المجتمع ونتج عن ذلك توطين نسبة كبيرة من البدو في المنطقة الشرقية.(٥٧)

الخاتمة:

حصلت الشركات الاحتكارية العالمية العاملة في مجال النفط عن طريق الامتيازات الممنوحة لها من الدول العربية على حرية العمل بدون رقابة الامر الذي جعلها منعزلة تماماً عن اقتصاد تلك الدول، ومنها المملكة العربية السعودية فقد كانت الشركات الاجنبية العاملة على ارضها لها صلاحية مطلقة في التنقيب عن النفط وتحديد اسعاره وتسويقه وتحديد نسبة الارباح للدولة، وامعانا في استغلال الثروات النفطية السعودية كانت كميات الانتاج تحددها الشركات بموجب اعتبارات عالمية لا بموجب الظروف المحلية للبلد، فضلاً عن سيطرتها على الاسواق من ذلك يمكن القول انها تحتكر النفط لان لها الحق المطلق في التصرف في المنطقة المخصصة لها اضافة الى طبيعة الشمول الذي يميز عملياتها. اذ ان طول مدة الامتياز والتي تراوحت ما بين(٦٠-٧٠ سنة) حُرمت الدول المنتجة ومنها السعودية من امكانية عودة المناطق المشمولة بالامتياز اليها بشكل دوري، فضلاً عن حرمانها من ابرام عقود مع شركات اخرى بشروط افضل. ولكن المملكة العربية السعودية نجحت في عهد الملك سعود بن عبد العزيز في كسر الاحتكار النفطي بتنويع الامتياز الممنوح للشركات الاجنبية، كما نجحت عقب مفاوضات طويلة مع شركة ارامكو من تحجيم صلاحياتها للوصول الى توطين الصناعة النفطية السعودية واسترداد حقوق الثروة النفطية، وبذلك ادت هذه السياسة الى تحقيق ايرادات مالية عادلة ومستقرة، ادت الى تحقيق تنمية شاملة في مجالات الثقافية والاجتماعية والتعليمية والاجتماعية، ولقد كان لبروز الشعور القومي في المنطقة العربية اثر كبير على صناع القرار السياسي السعودي اذ اصبحوا يؤمنون بضرورة تعزيز مبادى الحرية والاستقلال وخاصة عقب ظهور العيد من الحركات الوطنية والقومية في الدول العربية ،ولمواجهة دول العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ادوات متنوعة ومتعددة غير تقليدية كان لقطع النفط عنها من افضلها وهو ما اتبعته المملكة العربية السعودية لمساندة مصر.

الهوامش:

(١)جزر فرسان: وسبب تسمية هذه الجزيرة هو لقب لقبيلة عربية تسمى تنوخ وتقع قبالة ساحل عسير وتشكل ارخبيلا من الجزر المتناثرة والمتقاربة وهي من اكبر جزر البحر الاحمر ويبلغ طولها من جنوبها الشرقي الى نهايتها في شمالها الغربي حوالي ٧٥ كيلو متر وعرضها ٣٠ كيلو متر وتتميز جزر فرسان اكثر جزر البحر الاحمر سكانا وخصوبة.. للتفاصيل ينظر محمود احمد محمد، امتيازات النفط في جزر فرسان وموقف بريطانيا منها(١٩١٠-١٩٣٤)،مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قناة السويس، العدد٢٨،٢٠١٩، ص٢٢١.

(٢)عبد العزيز بن صالح الشبل، السياسة النفطية السعودية، بحوث ودراسات، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني/ ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص٤٤١.

(٣)فتحية نبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية ،منشاة المعارف،د.ت،ص٤٣٦.

(٤)الملك عبدالعزيز آل سعود: ولد في الرياض سنة ١٨٨٠ اشتبك مع ابن الرشيد في معارك عديدة إلى أن تمكن في عام ١٩٠٢ من استعادة الرياض منه ثم جنوبي اليمن والشعيب والمحمل والقصيم عام ١٩٠٤ والاحساء عام ١٩١٣ وعسير عام ١٩١٩ فاعلن عن تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ واستمر في حكمها حتى عام ١٩٥٣ للمزيد من التفاصيل ينظر: حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، دار الآفاق العربية ، القاهرة،٢٠٠١،،ص٢٦.

(٥) سعد بن سعيد القرني، المملكة العربية السعودية وارامكو١٩٣٣-١٩٨٠، الجمعية التاريخية السعودية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٤٠-٤١.

(٦) هاري سنت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، مكتبة العبيكان،٢٠٠١، ص١٤٤.

(٧) عبدالله السليمان الحمدان: ولد في القصيم عام ١٨٨٥ عمل في التجارة لسنوات عديدة اول من لقب بالوزير في انحاء المملكة العربية السعودية فاصبح وزيرا للمالية منذ عام ١٩٣١-١٩٥٣ توفي في عام ١٩٦٥ صحيفة الشرق الاوسط، العدد(١٠٧٧٠) ٢٤/مايس ٢٠٠٨.

(٨) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج العربي،بغداد،١٩٨٢،ص١٢١.

(٩) سلمى عدنان محمد الكباسي، لنفط السعودي واثره في العلاقات السعودية- الامريكية ،دار البصائر، بيروت،٢٠١٥،ص٢٨.

(١٠) سعد بن سعيد القرني، المصدر السابق،ص٧٧.

(١١) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٣٤.

(١٢) محمد النيرب، اصول العلاقات السعودية الامريكية، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٤،ص١٥٧.

(١٣) وهي المنطقة التي تبدا من انحسار مستوى الماء بالجزر على ساحل الخليج العربي الواقع ضمن حدود البرية السعودية وتمتد في داخل الخليج العربي للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد بن سعيد القرني، المصدر السابق،ص٨٣.

(١٤) الريع: هو المدفوعات السنوية التي تدفعها الشركة المستثمرة للنفط الى صاحب الارض الذي وجد النفط في ارضه.

(١٥) سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق،ص٣٥.

(١٦) محمد رضا الجاسم، مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية، د. م، ١٩٧٢،ص٨٥.

(١٧) المصدر نفسه،ص٨٦.

(١٨) سعد بن سعيد القرني، المصدر السابق،ص١٢٨.

(١٩) حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، ط١، منشورات دار الكتاب الجديد، بغداد،١٩٧٤، ص٤٦.

(٢٠) المصدر نفسه،ص٤٧.

(٢١) الملك سعود وهو احد أكبر أبناء الملك عبد العزيز آل السعود وثاني ملوك المملكة بعد وفاة والده وكان مشاركا في حملاته منذ سن الثالثة عشرة وقائداً للجيوش في حائل وتربة والسبلة وبعد ان وحد الملك عبدالعزيز الحجاز بنجد في

سنة ١٩٢٥ جعل ولده ولياً للعهد وفيصل نائبا له على الحجاز وفي سنة ١٩٣٣ اعلن الملك رسميا الامير سعود وليا للعهد. نقلا عن امين سعيد، النهضة السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، ط٢، دار الساقي،٢٠١٢،ص٥.

(٢٢) عبدالعزيز بن عبدالله بن لعبون ، وقفات مع تطور الصناعة النفطية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، ،الملك سعود بن عبد العزيز ال سعود بحوث ودراسات، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني/ ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،ص٣٨٢.

(٢٣) عبد الرسول شهيد عجمي، موقف شركة ارامكو من اتفاق سعود- اوناسيس ١٩٥٣-١٩٥٨،مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد(٣-٤)،٢٠١٠،ص٦٤.

(٢٤) عبدالله بن ناصر السبيعي، مواقف الملك سعود بن عبدالعزيز تجاه شركة ارامكو، بحث مقدم الندوة العلمية عن تاريخ الملك سعود،نوفمبر ٢٠٠٦،ص١٨.

(٢٥) دور النفط العربي في معركة التحرر، وقائع ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين بغداد، مطبعة الاوقات العراقية ،١٩٦٧، ص٢٩.

(٢٦) ولد عبدالله محمد الطريقي في عام ١٩٢٥ وانهى دراسته الجامعية في ولاية تكساس الامريكية عين عام ١٩٥٤ مديرا عاما لإدارة المصادر النفطية والمعدنية ومن مركزه هذا بدأت مساعيه لوضع ثروات بلاده النفطية والمعدنية تحت السيطرة الوطنية... نقلا عن مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الاله النعيمي،ط١، دار الساقي للطباعة والنشر،٢٠٠٢، ص١٢٨.

(٢٧)محمد بن عبدالله السيف، عبدالله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٧، ص٩٥.

(٢٨) راشد البراوي، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامي،ط١،مكتبة النهضة المصرية،١٩٦٦،ص٨٣-٨٤.

(٢٩) مجلة قافلة الزيت العدد٨ المجلد ٤، شعبان ١٣٧٦هـ مارس ١٩٥٧،ص١.

(٣٠) عبد العزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق،ص٣٨٥.

(٣١) احمد محسن الخضر، العلاقات اليابانية مع المشرق العربي١٩٤٥-١٩٨٢ مجلة دراسات تاريخية، العددان ٧٥-٧٦ كانون الاول٢٠٠١، ص٢٣٦.

(٣٢) مسعود ضاهر، اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والافاق المستقبلية، ط١، مؤسسة الفكر العربي، بيروت،٢٠١٣،ص١٢٨.

(٣٣) محمد النيرب، المصدر السابق،ص٥٦.

(٣٤) حسين علي فليح وقاسم عقيل كريم الخفاجي، تطور العلاقات الكويتية- السعودية ١٩٦١-١٩٧٦، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل،العدد٢٩، تشرين الاول٢٠١٦،ص٣١٩.

(٣٥) عبدالله السالم الصباح: سياسي كويتي ولد في عام ١٨٩٥ تولى عدة مناصب مثل ادارة شؤون النفط كما ترأس المجلس التشريعي ثم مجلس الشورى والاشراف على المالية الكويتية، تسلم الحكم عام ١٩٥٠ اهتم بالتعليم والصحة وفي عهده اجرى العديد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية.. نقلا عن فاطمة يوسف العلي، عبدالله السالم رجل عاش ولم يمت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت،د.ت،ص٨.

(٣٦)سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٣٩.

(٣٧) فهد بن عبدالله السماري، العلاقات السعودية -اليابانية جذور تاريخية ورؤية للمستقبل، دارة الملك عبد العزيز ،الرياض،٢٠١٩، ص١٩.

(٣٨) ارتفعت نسبة انتاج النفط من٨٨٥و٨٦٠و٣٠١ برميل سنوياً وبمعدل٧٥٧و٨٢٤ برميل يوميا في سنة ١٩٥٢، الى ٥٣٤و٤٩,٨٢٦ برميل سنويا وبمعدل ١٠٥و٧١٦و١ برميل يوميا في سنة ١٩٦٤.ورافق ذلك زيادة انتاج مكررات النفط من ١٦١و٢٠٤و٦٢ برميل سنويا وبمعدل ٩٥٧و١٦٩ برميل يوميا في سنة ١٩٥٢ الى ٣٣٦و٤٤٧و١٠٠ برميل سنويا ٥٢٠و٢٧٤ برميل يوميا في سنة ١٩٦٤.فضلا عن بداية انتاج الغاز الطبيعي من الغازات المرافقة لإنتاج النفط الخام في اواخر عام ١٩٦٢م.حيث بلغ انتاج سوائل الغاز الطبيعي ٩٠٥و٠٣٠و٤ برميل سنويا وبمعدل ٠١٢و١١ برميل يوميا. نقلا عن :عبد العزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٣٩) نواف كنعان ومحمود عاطف البنا، المؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية، ط١، د. م، ١٩٨٤، ص١٩٦.

(٤٠) احمد عسه، معجزة فوق الرمال، ط٢، لبنان،١٩٦٦،ص٤٠٧.

(٤١)جريدة ام القرى، العدد١٩٦٤، ٢٩ اذار/١٩٦٣.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) عبد العزيز بن عبد الله بن لعبون، المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٤٤)حافظ وهبة: مصري الاصل ولد في القاهرة عام ١٨٨٩ وتلقى تعليمه في الجامع الازهر ثم في مدرسة القضاء الشرعي ثم انتقل الى تركيا وبقي فيها مدة من الزمن وذهب بعدها الى الهند ثم توجه نحو الكويت وعمل فيها مدرسا وهناك تعرف الى عبد العزيز ال سعود وفي عام ١٩٢٣ اصبح من كبار مستشاريه الملك عبد العزيز ال سعود ومن المناصب المهمة التي تولاها هي سفير المملكة العربية السعودية في لندن توفي عام ١٩٦٧ خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ،بيروت،١٩٧٠،ص٣٦٧.

(٤٥) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١، ص ١٤١.

(٤٦) حربي محمد، المصدر السابق، ص٤١ .

(٤٧) عبد الله الطريقي، المصدر السابق،ص٢٢٢.

(٤٨) عبدالله الطريقي، المصدر السابق،ص٨٨.

(٤٩) مجلة قافلة الزيت، العدد١١، المجلد٥ حزيران ١٩٥٨/ ذو القعدة ١٣٧٧هـ، ص١٥.

(٥٠) يوسف خليفة اليوسف، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٥١) عبدالعزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق،ص٤٠٢.

(٥٢) عبدالله بن ابراهيم العسكر، النفط في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، بحوث ودراسات، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني/ ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص٥٠٠.

(٥٣) المصدر نفسه،ص٥٠٢.

(٥٤) حربي محمد، المصدر السابق،ص٤٢.

(٥٥) عبد العزيز بن عبدالله بن لعبون، المصدر السابق، ص٤٠٣ .

(٥٦) عبد الله ناصر السبيعي، المصدر السابق،ص١١٧.

(٥٧) امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز، المجلد الثالث،ط١، دار الكاتب العربي، بيروت،١٣٨٥هـ،ص١٢٥-١٢٦.

المصادر:

اولا: الكتب العربية والمترجمة

١- احمد عسه، معجزة فوق الرمال، ط٢، لبنان،١٩٦٦.

٢-امين سعيد، تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز، المجلد الثالث،ط١، دار الكاتب العربي، بيروت،١٣٨٥هـ.

٣- امين سعيد، النهضة السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، ط٢، دار الساقي،٢٠١٢

٤- حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب، دار الآفاق العربية ، القاهرة،٢٠٠١

٥-حربي محمد، الستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، ط١، منشورات دار الكتاب الجديد، بغداد،١٩٧٤،

٦-راشد البراوي، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامي،ط١،مكتبة النهضة المصرية،١٩٦٦.

٧-سعد بن سعيد القرني، المملكة العربية السعودية وارامكو١٩٣٣-١٩٨٠، الجمعية التاريخية السعودية، الرياض، ٢٠٠٨

٨-سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي واثره في العلاقات السعودية الامريكية١٩٧٥-١٩٨٢،دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٥.

٩-طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.

١٠- طلال محمد نور عطار ، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية ،الرياض، ٢٠٠٢

١١- فاطمة يوسف العلي، عبدالله السالم رجل عاش ولم يمت، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، د.ت.

١٢-فتحية راشد النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في العلاقات الاقليمية والدولية.

١٣- فهد بن عبدالله السماري، العلاقات السعودية -اليابانية جذور تاريخية ورؤية للمستقبل، دارة الملك عبد العزيز ،الرياض،٢٠١٩.

١٤-محمد عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية،الكويت،١٩٧٩.

١٥- محمد رضا الجاسم، مقدمة في اقتصاديات المملكة العربية السعودية، د. م، ١٩٧٢.

١٦- محمد النيرب، اصول العلاقات السعودية الامريكية، مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٤.

١٧- مسعود ضاهر، اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والافاق المستقبلية، ط١، مؤسسة الفكر العربي، بيروت،٢٠١٣

١٨-مضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الاله النعيمي،ط١، دار الساقي للطباعة والنشر،٢٠٠٢.

١٩- نواف كنعان ومحمود عاطف البنا، المؤسسات العامة في المملكة العربية السعودية، ط١، د. م، ١٩٨٤.

٢٠- هاري سنت جون فيلبي، مغامرات النفط العربي، مكتبة العبيكان،٢٠٠١.

٢١-يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١-سوسن جبار عبد الرحمن شريف، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية١٩٥٣-١٩٧٥،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الآداب/جامعة الموصل،٢٠١١.

ثالثا: الموسوعات والقواميس

١-خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، بيروت،١٩٧٠.

رابعا: البحوث والدراسات

٢- احمد محسن الخضر، العلاقات اليابانية مع المشرق العربي١٩٤٥-١٩٨٢ مجلة دراسات تاريخية، العددان ٧٥-٧٦ كانون الاول٢٠٠١.

٣- حسين علي فليح وقاسم عقيل كريم الخفاجي، تطور العلاقات الكويتية- السعودية ١٩٦١-١٩٧٦، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل،العدد٢٩، تشرين الاول٢٠١٦.

٤-عبدالله بن ابراهيم العسكر، النفط في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، بحوث ودراسات، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني/ ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦.

٥-عبد الله ناصر السبيعي، مواقف الملك سعود تجاه شركة ارامكو ،مجلة الدارة، العدد٤، السنة٣٧، ٢٠٠٦.

٦-عبد الرسول شهيد عجمي، موقف شركة ارامكو من اتفاق سعود- اوناسيس ١٩٥٣-١٩٥٨،مجلة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد(٣-٤)،٢٠١٠.

٧- عبد العزيز بن صالح الشبل، السياسة النفطية السعودية، بحوث ودراسات، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني/ ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،

٨-عبدالعزيز بن عبدالله بن لعبون، وقفات مع تطور الصناعة النفطية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، المجلد الثاني، الندوة العلمية لتاريخ الملك سعود بن عبد العزيز،٢٦-٢٨ نوفمبر، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،٢٠٠٦.

٩- محمد بن عبدالله السيف، عبدالله الطريقي صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٧.

١٠-محمود احمد محمد، امتيازات النفط في جزر فرسان وموقف بريطانيا منها(١٩١٠-١٩٣٤)،مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قناة السويس، العدد٢٨،٢٠١٩.

١١- دور النفط العربي في معركة التحرر، وقائع ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين بغداد، مطبعة الاوقات العراقية ،١٩٦٧.

١٢-مجلة قافلة الزيت، العدد١١، المجلد٥ حزيران ١٩٥٨/ ذو القعدة ١٣٧٧هـ/ مجلة قافلة الزيت العدد٨ المجلد ٤، شعبان ١٣٧٦هـ مارس ١٩٥٧/

خامسا: الصحف

١-صحيفة الشرق الاوسط، العدد(١٠٧٧٠) ٢٤/مايس ٢٠٠٨.

٢- جريدة ام القرى، العدد١٩٦٤، ٢٩ اذار/١٩٦٣